مجلة الجامعة الإسلامية المجلد التاسع-- العدد الثاني ، ص233 - ص 274 ، 2001

موقف الفرق الإسلامية من أفعال العباد

سعد عبد ا عاشور
كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية - غزة
ص. ب. 108 غزة - فلسطين

THE STATUS OF THE ISLAMIC SECTS FROM THE PEOPLE'S DOINGS

Abstract **This study focuses on the matter of "human behavior", a fundamental issue in the Islamic Faith. Such issue has been discussed in the previous religions and old philosophy, and then transmitted into Muslims after being distorted. Unfortunately, many adopted it and spread it out among others. The present study, also, points out the matter of "Al-Jabr" which has become widespread in our present time, where some people try to depend on in their argument against and indifference to crimes and vices committed by bad people. Then, the study criticizes Jabreia and Mu'tazela, and refutes their fallacies by presenting evidence from Qur'an and Sunna. Finally , the study clarifies the Salaf understanding of human behavior which they extracted from Qur'an and Sunna.**

ملخـص **يكشـف هـذا البحث عن مسألة من صميم أصول العقيدة الإسلامية ، وهي مسـألة أفعـال العباد ، فقد ناقشتها الديانات السابقة والفلسفات القديمة ، ثم انتقلت بما فـيها مـن أفكار منحرفة ومعتقدات باطلة إلى المسلمين ، فأخذ بها البعض وعمل على ترويجها ، ويبرز هذا البحث ظاهرة الجبر التي أخذت تنتشر في عصرنا هذا حيث يحاول الكثـير من الناس الاحتجاج بالقدر على الجرائم والمعاصي التي ترتكب والسكوت على ظلـم الظالمين ، وإجرام المفسدين، ثم ينقض البحث آراء الجبرية والمعتزلة ويرد على تلك الشبهات من خلال الأدلة الشرعية ، وتوضيح فهم السلف لمسألة أفعال العباد والذي استمدوه من القرآن الكريم والسنة النبوية .**

أستاذ مساعد بقسم العقيدة .

المـقدمة

الحمـد رب العالميـن ، والصـلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن مسألة أفعال العباد كانت ، ولا زالت مثار اهتمام الباحثين من أرباب الديانات السـابقة والفلسفات القديمة ، كما كانت موضع خلاف كبير بين جميع الفرق الإسلامية ، وخاصة الجبرية ، والمعتزلة ، وأهل السنة من الأشاعرة ، والماتريدية والسلف ، بل وما زالت هذه المسألة حية ومعاصرة ، تشغل العقل الإنساني ، وتؤرقه ، فمنهم من ينكر على العـبد حريته وإرادته ، فيجعله مسيراً لا شأن له في خلق أفعاله التي حددت له مسبقاً ولا سبيل إلى تعديلها أو تحويرها ، ومنهم من يربأ بالإنسان أن يكون في منزلة الجماد فيثبت له الإرادة ، ويجعله قادراً على أفعاله ، ويرى أن من العدل أن يثاب أو يعاقب بناءا على ما قدمت يداه .

ولعـل السبب في ذلك أن القرآن الكريم وردت فيه آيات كثيرة تشير إلى أن ا تعالى خالق كل شيء ، وآيات أخرى تقرر أن العبد حر في اختياره أفعاله مسئول عنها .

لذا انقسم المسلمون في فهم هذه المسألة إلى ثلاثة فرق :

1- أهل الجبر المحض (الجبرية) .

2- المعتزلة .

3- القـائلون بالكسب : وهم الأشاعرة ، والماتريدية ، والسلف ، على خلاف دقيق بينهم في المقصود من الكسب ومدى إرادة الإنسان فيه .

مـن أجل هذا كله رأيت أن أبرز حقيقة الخلاف بين هذه الفرق في هذه المسألة الهامة مع بيان أوجه الخلاف الدقيقة بينهم .

وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة البسيطة في تمهيد وثلاثة مباحث :

التمهيد : بينت فيه علاقة أفعال العباد بالقضاء والقدر .

المبحث الأول : بينت فيه رأي الجبرية في أفعال العباد ، مع ذكر أدلتهم والرد عليها .

المبحـث الثانـي : عرضت فيه رأي القدرية والمعتزلة في أفعال العباد ، مع ذكر أدلتهم ومناقشتها .

المبحث الثالث : وقد خصصته للقائلين بالكسب ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تحدثت فيه عن الكسب عند الأشاعرة .

المطلـب الثاني : تحدثت فيه عن الماتريدية ،ثم بينت الفرق بين كسب الأشعري وكسب الماتريدي .

المطلـب الثالث : تحدثت فيه عن الكسب عند السلف ، ثم بينت الفرق بين كسب الأشاعرة ، والماتريدية ، والسلف .

وبعـد ، فهذا جهد متواضع قمت به خدمة للعقيدة الإسلامية ، فإن أصبت فبفضل من ا ومنـته ، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني لم أدخر جهداً في سبيـل الوصول به إلى أرفع مستوى .

هذا وأسأل ا تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم نافعاً لعباده المؤمنين، وأن يجعـل لـي به سهماً في تصحيح عقائد المسلمين ، وتنقيتها من الشوائب ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد رب العالمين ، وصلى اللهم على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم .

تمهيد

علاقة أفعال العباد بالقضاء والقدر

يرتـبط القضـاء والقدر بمسألة أفعال العباد ارتباطاً وثيقاً ، فهذه الأخيرة جزء من تلك المسألة الشائكة .

وقد وضح الإمام البيهقي - رحمه ا - العلاقة بين القضاء والقدر وبين أفعال العـباد بقولـه: " الإيمان بالقدر هو الإيمان بتقدم علم ا سبحانه بما سيكون من أكساب الخلـق وغيرها ، من المخلوقات وصدورها جميعها عن تقدير منه ، وخلق لها خيرها و شرها "[1].

فالقضـاء والقدر يرتبط بعموم مشيئة ا وخلقه وقدرته ، ولكن أفعال العباد هل هي مخلوقة تعالى من غير استطاعة من الإنسان فيكون مجبراً ؟ أم هي ليست مخلوقة ،و إنما العباد هم الخالقون ، وعليه يكون الثواب والعقاب بناءا على ما قدمت أيديهم ؟.

وهذه مسألة لها متعلقان

إحداهما : بالخالق تعالى ، وهو ما اتفق فيه أهل السنة والأشاعرة على أن ا تعالى خالق أفعال العباد.

والثاني : بالعبد ، وهل له قدرة أو لا ؟ وهل قدرته مؤثرة أو غير مؤثرة . هذه وقع فيها الخلاف بين الطوائف إلى حد كبير(2).

ولعـل السـبب في خلافهم أن القـرآن الكريم وردت فيه آيات يدل بعضها على حـرية العـبد واختياره و تحمل مسئولية ما يفعله ، وبعضها الآخر يـدل على أن ا تعالى خالق كل شيء ، وأن أفعال العباد قد حددت مسبقاً من قِبل ا تعالى .

فمن الآيات التي تدل على حرية العبد واختياره :

1- قوله تعالى : ﴿ **كُل نَفْس بِما كَسبتْ رهِينَةٌ** ﴾ (سورة المدثر : 38) .

2- وقوله تعالى : ﴿ **من عمِلَ صالِحا فَلِنَفْسِهِ ومن أَساء فَعلَيها**﴾ (سورة فصلت : 46).

3- وقوله تعالى:﴿ **هنَالِك تَبلُو كُل نَفْس ما أَسلَفَتْ** ﴾ (سورة يونس : 30) .

4- وقولـه تعـالى : ﴿**وقُـلِ الْحق مِن ربكُم فَمن شَاء فَلْيؤْمِن ومن شَاء فَلْيكْفُر** ﴾ (سورة الكهف:29)

5- وقوله تعالى : ﴿**إِنا هديناَه السبِيلَ إِما شَاكِرا وإِما كَفُورا**﴾ (سورة المدثر : 3) .

6 - وقوله تعالى : ﴿ **قَد جاءكُم بصائِر مِن ربكُم فَمن أَبصر فَلِنَفْسِهِ ومن عمِي فَعلَيها** ﴾ (سورة الأنعام : 104) .

7- وقولـه تعالى : ﴿**قُلْ ياأَيها الناس قَد جاءكُم الْحق مِن ربكُم فَمن اهتَدى فَإِنما يهتَدِي لِنَفْسِهِ ومن ضل فَإِنما يضِل علَيها** ﴾ (سورة يونس : 108) .

8- وقولـه تعـالى:﴿ **ومـن يعملْ سوءا أَو يظْلِم نَفْسه ثُم يستَغْفِر الله يجِد الله غَفُورا رحِـيما ومـن يكْسِب إِثْما فَإِنما يكْسِبه على نَفْسِهِ وكَان الله علِيما حكِيما** ﴾ (سورة النساء:110-111).

ومـن الآيـات التي تدل على أن ا خالق كل شيء ، وأن أفعال العباد قد حددت مسبقاً ما يلي:

1- قوله تعالى : ﴿ **قُلْ لن يصِيبنَا إِلا ما كَتَب الله لنَا**﴾ (سورة التوبة : 51) .

2- وقوله تعالى: ﴿ **كَذَلِك يضِل الله من يشَاء ويهدِي من يشَاء**﴾ (سورة المدثر : 31).

3- وقولـه تعـالى : ﴿ قُـلْ لا أَملِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً ولا ضراً إلا ما شَاء الله ﴾ (سورة الأعراف : 188)

4- وقوله تعالى : ﴿ ولو شِئْنَا لآتَينَا كُلَّ نَفْسٍ هداها ولـكِن حق القَولُ مني لأملأن جهنم مِن الْجِنـةِ والناس أَجمعِين ﴾ (سورة السجدة : 13) .

5- وقولـه تعـالى : ﴿ ولا ينفعكُم نُصحِي إن أَردتُ أَن أَنصح لكُم إن كان الله يريد أَن يغْوِيكُم هو ربكُم وإليه تُرجعون ﴾ (سورة هود : 34) .

6- وقولـه تعـالى : ﴿ ولقَد بعثْنَا فِي كُلِّ أُمةٍ رسولاً أَن اعبدوا الله واجتَنِبوا الطاغُوتَ فَمِنْهم من هدى الله ومِنْهم من حقتْ عليهِ الضلالةُ ﴾ (سورة النحل : 36) .

7- وقوله تعالى :﴿ إن الذِين كفَروا سواء عليهم أَأَنذَرتَهم أَم لم تُنذِرهم لا يؤْمِنُون خَتَم الله على قُلُوبِهم وعلى سمعِهم وعلى أَبصارِهِم غِشَاوةٌ ولهم عذَاب عظِيم ﴾ (سورة البقرة : 6-7)

8- وقولـه تعـالى : ﴿فمن يرد الله أَن يهدِيه يشْرح صدره لِلإِسلامِ ومن يرد أَن يضِله يجعلْ صدره ضيقاً حرجا كأَنما يصعد فِي السماءِ ﴾ (سورة الأنعام : 125)

بل إننا نجد بعض الآيات تجمع بين الفكرتين كما في هاتين الآيتين :

1- قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغَير ما بِقَومٍ حتى يغَيروا ما بِأَنفُسِهِم وإِذَا أَراد الله بِقَومٍ سوءا فَلا مرد له وما لهم مِن دونِهِ مِن والٍ ﴾ (سورة الرعد : 11) .

2- وقولـه تعالى : ﴿ كلا إنه تَذْكِرةٌ فَمن شَاء ذَكَره وما يذْكُرون إلا أَن يشَاء الله ﴾ (سورة المدثر : 54-56) .

وقـبل بيان آراء الفرق في خلق أفعال العباد ينبغي أن يعلَم أن المدارس الكلامية كلها ذهبت إلى تقسيم أفعال العباد إلى قسمين هما :

1- **أفعال اضطرارية ، لا إرادية :** كضربات القلب ، وحركة الدم في الشريان ، وحركة المرتعش ... الخ و هذه مردها إلى ا تعالى لا دخل للعبد في إيجادها .

2- **أفعال اختيـارية إراديـة :** وهي الأفعال التي يقصد العبد إليها بقدرته و إرادته . وقد وقع فيها الخلاف بين المتكلمين فانقسمت آرائهم إلى اتجاهات متعددة :

آراء الفرق في خلق أفعال العبـاد

المبحث الأول : أفعال العباد عند الجبرية

وقد انقسمت الجبرية إلى قسمين

1- جبرية خالصة : وهي التي لا تثبت فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً .

2- جبرية متوسطة(3) **:** وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة (4).

فـأهل الجبر المحض وهم القسم الأول وعلى رأسهم الجهم بن صفوان بالغوا في إثـبات القـدر حتى هبطوا بالإنسان إلى مرتبة أقل وأدنى من مرتبة الحيوان ، بل النبات أيضـاً (5) ، فقـد سـلبوا الإنسان قدرته و اختياره و زعموا أنه لا قدرة للعبد على الفعل أصلاً، وأن حركاته بمـنـزلة حركات الجمادات ، لا قدرة له عليها ولا قصد ولا اختيار، فالإنسـان علـى مذهبهم مجبور على فعله ، لا اختيار له فيه ، فهو كالريشة المعلقة في الهـواء تقلبها الريح كيف تشاء ، أما إسناد الفعل إليه فهو على سبيل المجاز ، كما يقال : سـقط الحجـر ، و تحرك الغصن ، و أثمرت الشجرة ، وطلعت الشمس لأن الفعل على زعمهم فعل ا تعالى أجراه على يد العبد بدون إرادة منه و لا اختيار .(6)

أدلة الجبرية

وقـد اسـتدلت الجبرية ببعض الآيات القرآنية كقوله تعالى : ﴿ **اللـه خَالِقُ كُل شَيءٍ**﴾ (سورة الزمر :62) وقوله تعالى : ﴿**وما رميتَ إِذْ رميتَ ولكِن الله رمى** ﴾ (سـورة الأنفـال :17) وقوـله تعالى : ﴿ **خَتَم الله على قُلُوبِهِم** ﴾ (سورة البقرة :7) وغيرها من الآيات التي ذكرنا أمثلة لها قبل قليل ، التي تدل على أن ا خالق كل شيء ، وأن أفعال العباد قد حددت مسبقاً .

أما النصوص القرآنية التي تفيد إسناد عمل العبد إلى نفسه فقد تعسفوا في تأويلها تعسفاً ظاهراً (7)

مناقشة الجبرية

إن اعتقاد الجبرية هذا نابع من عدم الفهم السليم لآيات القرآن الكريم ، إلى جانب توجـيه النص ، والاستدلال به حسب مبادئهم وأفكارهم ، حيث إن الشرع والعقل والحس يدل على أن العبد فاعل لفعله ، وأنه يستحق عليه الذم حيث قال تعالى : ﴿ **هلْ تُجزون**

إِلا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة النمل : 90) وقال تعالى :﴿ **وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ** ﴾ (سورة آل عمران : 25) .

ومـن المعلـوم أن العقـل والحس يثبت لكل فاعل فعله ، وأن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأن الله تعالى هو الذي جعله فاعلاً ومحدثاً له ، فالله تعالى هو الخالق ، والعبد هو الفاعل والكاسب .

ولاشك أن أقوال ومعتقدات الجبرية ظاهرة البطلان لمخالفتها النصوص القرآنية الصريحة الواضحة ، ويمكن إجمال الرد عليهم من الوجوه التالية[8] :

الأول : بالنص القرآني حيث أن الله سبحانه وتعالى أثبت في كثير من الآيات بأن للإنسان عملاً وفعلاً ، حيث قال : ﴿ **جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ (سورة الأحقاف : 14) وقال تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ** ﴾ (سـورة الصف : 2) وقـال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** ﴾ (سورة الكهف : 30) . فهذه الآيات تثبت بصورة واضحة أن للإنسان عملاً وله فعل .

الثانـي : الحس إن كل إنسان يعلم بوضوح وبضرورة العقل ، ومن غير شك أن هناك فـرقاً واضـحاً بين صحيح الجوارح وبين من لا صحة لجوارحه ، فالصحيح الجـوارح يفعـل القيام والقعود وسائر الحركات مختاراً ، ولكن الذي لا صحة لجوارحـه ، كالمفلوج مثلاً والمقعد لا يستطيع أن يفعل ما يفعله الصحيح وإن حاول ذلك ، وهذا يقتضي اختيار العبد وبطلان الجبر بالضرورة ، ولذلك كان التكلـيف بحسـب القدرة والاستطاعة ، وهذا من رحمة الله تعالى ، فلم يكلف المقعـد بالصـلاة قائماً وإنما جعله بحسب استطاعته حيث قال صلى الله عليه وسـلم : (***صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب***) [9] ، وهذا يدل على أن الله تعالى لم يكلف عباده إلا ما يطيقون ، وهذا من عدل الله تعالى وحكمته ورحمته .

الثالث : أما بطلان قول الجبرية من الناحية اللغوية فواضح ، حيث إن المجبر في اللغة هو الذي يقع الفعل بخلاف اختياره وقصده ، وأما من وقع فعله باختياره وقصده وإرادته فلا يسمى في اللغة مجبراً ، كما أن المجبر مكره على فعله ، والإكراه

يتـنافى مـع اللـذة والشهوة والرضى ، وأهل المعاصي يفعلونها متلذذين بها مشـتهين لها مسرورين ، وهذا كله يضاد الجبر والإكراه وينافيه ، إلى جانب ذلـك فإن إجماع الأمة كلها على أن " لا حول ولا قوة إلا با " ، مبطل لقول الجبرية وموجب أن لنا حولاً وقوة ، ولكن لم يكن لنا ذلك إلا با تعالى [10].

الـرابع : إن القـول بالجبر يؤدي إلى تعطيل جميع التكاليف الشرعية ، وبطلان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأن الإجبار يتنافى مع التكليف ، فالمجبر على فعـل شيء لا يكلف بضده أو بنقيضه لأنه يصبح تكليفاً بالمحال ، ومن المعلوم أن مـن صفات ا تعالى العدل ، والحكمة ، ولم يعهد في عدل ا تعالى ، أو حكمـته أن يكلـف مخلوقـاً من مخلوقاته فوق وسعه وطاقته ، تكليفاً يراد منه التنفـيذ الـذي يعجز عنه ، ثم يعاقبه على المخالفة أو التقصير ، لأنه تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها .

الخامس : إن القول بالجبر يلزم منه عدم التفريق بين أولياء ا وأعداء ا ، ولا من بين المؤمنين والكفار ، ولا بين المحسنين والمسيئين ، ولا أهل الجنة ولا أهل النار، وقد قال تعالى : ﴿ **أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** ﴾ (سورة الجاثية : 21) وقال أيضاً : ﴿ **أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ** ﴾ (سورة ص : 28).

السـادس : يستحيل عقلاً أن يتوجه أمر التكليف الإلهي لإنسان لا يملك في نفسه القدرة علـى اختـيار الطاعة ، وذلك لأن ا جل وعلا حكيم لا يوجه أوامر التكليف لمجرد العبث فهو تعالى منزه عن العبث .

السـابع : إن القـول بالجـبر يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وغيرهم من الأقـوام السابقة الذين أهلكهم ا بذنوبهم ، معذورين لأنهم أكرهوا على ذلك ، وهـذا مما هو معلوم بطلانه بالضرورة ، ومن الكفر الواضح الصريح ، لأنه مخالف لنصوص القرآن الكريم الصريحة في الحكم على تلك الأقوام .

الثامن : إن الجبرية يحتجون على قولهم بسابق القدر ، ليؤكدوا أنهم أجبروا على أفعالهم، وحجـتهم هـذه داحضـة ، فإن كان القدر حجة لهم فهو حجة لجميع الناس ، والناس كلهم مشتركون فيه ، وحينئذ لا يحق للجبري أن ينكر أو يعترض على مـن يظلمه أو يشتمه ، أو يأخذ ماله أو يضرب عنقه ، لأنه مجبر على ذلك ، فهل يقبل الجبري بهذا ؟!! إنه لن يقبل بذلك ، وسيعمل على أخذ حقه بالقوة ، " فشر الخلق من يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره ، يستند إليه في الذنوب والمعائـب ، ولا يطمئـن إليه في المصائب ، كما قال ابن الجوزي : أنت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري أي مذهب وافق هواك تمذهب به " [11]

ولذلـك يقـول ابن تيمية : " إن القدر نؤمن به ولا نحتج به ، فمن احتج بالقدر حجته داحضة، ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول ، ولو كان الاحتجاج مقبولاً، لقبل من إبليس وغيره من العصاة ، ولو كان حجة للعباد لم يعذب أحد من الخلق ، لا فـي الدنيا ولا في الآخرة ، ولو كان القدر حجة لم تقطع يد سارق ولا قتل قاتل ولا أقيم حد "[12]

وهكذا يتبين بطلان القول بالجبر ، الذي جعل الإنسان كالريشة في مهب الريح لا إرادة له ولا اختيار ، فهو مخالف لكتاب الله ولسنة رسوله ولأقوال علماء السلف .

المبحث الثاني : أفعال العباد عند القدرية والمعتزلة

غالـت القدرية في نفي القدر وقالوا : لا قدر والأمر أُنف[13] ، أي : أن الإنسان هو الذي يقدر أعمال نفسه ويتوجه إليها بإرادته ثم يوجهها بقدرته ، وهذا يعنى أن الله لا يقـدر هـذه الأعمـال أزلاً ، ولا دخـل لإرادته وقدرته في وجودها فلا يعلمها إلا بعد وقوعها[14].

وبهذا المعنى تكون القدرية قد جعلت الإنسان خالقاً لأفعاله ، وقد تمادوا في قولهم بنفي القدر حين رأوا بعض المسلمين يغالون في الجبر ، فأحدث في نفوسهم رد فعل قوي وكان سبباً في تماديهم في نفي القدر .

ولمـا جاءت المعتزلة ورثت مقالة القدرية في القدر واعتنقتها وتبنتها حتى كانوا أقدر من القدرية الأولين على شرحها والدفاع عنها [15].

ويـرى أكثر أهل الاعتزال أن أفعال العباد ليست مخلوقة ، و إنما العبـاد هم الخـالقون لهـا ، ولهم إرادة وقدرة مستقلة عن إرادة ا وقدرته ، فأفعالهم لا فاعل لها ومحـدث سـواهم[16]، ومن قال : إن ا خالقها و محدثها فقد عظم خطؤه [17] كما يقول القاضي عبد الجبار الهمذاني[18].

ومـع ذلـك فلـم تنكر المعتزلة علم ا الأزلي ، يقول الخياط : إن المعتزلة لم ينكروا العلم الأزلي ، فا عندهم لم يزل عالماً بكل ما يكون من أفعال خلقه ، لا تخفى علـيه خافـية ، ولم يزل عالماً من يؤمن ومن يكفر أو يعصي[19]. وهذا القول يميزهم و يخرجهم عن دائرة القدرية الخالصة .

كذلك لم تنكر المعتزلة أن القدرة التي يعمل بها الإنسان من ا تعالى [20].

أدلة المعتزلة

استدل المعتزلة لتأكيد صحة ما ذهبوا إليه بأدلة سمعية ، و عقلية نكتفي بذكر أظهرها :

أ- الأدلة السمعية

استشـهد المعتزلة بآيات من القرآن الكريم تتسق مع وجهة نظرهم العقلية دعموا بهـا رأيهـم في أن العبد يخلق أفعال نفسه ، وهي الآيات التي قد تدل على حرية العبد و اختياره ، وأنه هو المسئول عن عمله ، لا عن عمل غيره[21].

أمـا الآيـات القرآنية التي يفيد ظاهرها الجبر والتي تتعارض مع مذهبهم فإنهم يؤولونها بحيث أخرجوا منها معنى الجبر[22]، وكذلك ردوا الأحاديث الصحيحة التي تجعل الإيمان بالقضاء والقدر ركناً أساسياً من أركان الإيمان[23] .

وهـذا دأب المعتزلة دوماً يعتمدون على الأدلة النقلية إذا كانت توافق أغراضهم ويتأولونها أو يرفضونها إذا كانت تخالفها [24].

ب - الأدلة العقلية

1- إنه لو لم يكن العبد موجداً أفعال نفسه لبطل المدح و الذم على ما ليس بفعل له ، ولا واقع بقدرته واختياره .
2- إن كثـيراً مـن أفعال العباد قبيحة كالظلم و الشرك والفسق و نحو ذلك ، والقبيح لا يخلقه الحكيم لعلمه بقبحه ، فلزم أن تكون مخلوقة للعبيد .
3- إن الله تعـالى لـو كان موجداً لأفعال العباد لكان فاعلاً لها ، لأن معناها واحد ، ولو كان فاعلاً لها لكان متصفاً بها ، لأنه لا معنى للكافر الظالم مثلاً إلا الكفر والظلم ، وحينـئذ يلزم أن يكون الباري تعالى و تقدس كافراً ، ظالماً ، آكلاً ، شارباً ، قائماً ، قاعداً ، إلى غير ذلك من الفواحش[25].

هذه هي أدلة المعتزلة التي تمسكوا بها ، وهي أقوى أدلتهم ، وتبدو للناظر ملائمة للعقل ، ومتفقة مع التكاليف ولوازمها .

ويبدو لي أن الذي دفع المعتزلة لهذا الاعتقاد الأسباب الآتية

1- البعد عن الحق لكونهم ينكرون خلق الله تعالى لأفعال العباد وهذا مخالف لدليل النقل والعقل على تفرد الله تعالى بالخلق .
2- أن الـذي دفعهم إلى إضافة الخلق إلى العبد حرصهم على تنزيه الله تعالى عن خلق الظلم والقبائح دون التمييز بين الخلق وبين الفعل ، فالله تعالى خالق يتصرف في ملكه كما يشاء.
3- اعـتمدوا فـي تأويل الآيات على قياس الغائب على الشاهد أي قياس أفعال الله تعالى على أفعال الإنسان وهذا الذي أوقعهم في الضلال[26] .

مناقشة المعتزلة

لا شـك أنـه يجب الاعتقاد بأن الله تعالى خالق كل شيء ، وأنه لا يشاركه في خلـق الأشياء وتدبير الكون أحد من خلقه ، وأنه لا ينازع إرادته المنشئة المكونـة أحد ، وأنه لا يقع في الكون ما لا يريد ، فإنه سبحانه وتعالى فعال لما يريد ، وأن العبد وقدرته واستطاعته واختياره كله مخلوق لله سبحانه و تعالى كما قال سبحانه **:﴿ والله خَلَقَكُم وما تَعملُون ﴾** (سورة الصافات : 96)

ولا شـك أن أقـوال ومعـتقدات المعتزلة - أيضاً – ظاهرة البطلان لمخالفتها النصـوص القرآنـية الصريحة الواضحة ، فالحق أن ا تعالى خالق لجميع أفعال العباد اختيارها واضطرارها ، وهذا يثبت من وجوه[27] :

1- إنـه لا يمكـن أن يكـون الإنسان خالقاً لفعله ، لأنه يمتنع اجتماع قدرتين مؤثرتين مستقلتين على مقدور واحد ، من جهة أن الشيء لا يكون أثراً إلا لمؤثر واحد ، ولذا يقـول الإمام أبو حنيفة : " إن دخول مقدور تحت قدرتين إحداهما قدرة الاختراع ، والأخـرى قـدرة الاكتساب جائز ، وإنما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد " [28] .

2- إن العبد لو كان موجداً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ، وهذا غير صحيح ، لأنه أحياناً يأتـي بالزيادة والنقصان ، وأحياناً يصدر منه أفعال وهو نائم لا شعور له بتفاصيل كمياتها أو كيفيتها ، وهذا في بسائط أموره فضلاً عن معتقداتها ودقائقها ، وفي ذلك يقـول الإمـام الجوينـي [29]: " لا يشك لبيب أن من وصف نفسه بكونه خالقاً على التحقـيق ، فقـد أعظم الفرية لكونه ادعى كونه خالقاً ، وهو لا يحيط علماً بتفاصيل أفعالـه ، ومـن لم يعلم حقيقة ما صدر منه ، ولم يحط بمقداره ومبلغه كيف يكون خالقـه، والعلم بالشيء أقرب من خلقه ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ **وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَـرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ، أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ (سـورة الملك : 13- 14) فدل مقتضى الآيتين أن العالم بحقائق الحادثات بارؤها وخالقهـا ، وقـد تقرر في قضايا العقول أن الأفعال دالة على علم خالقها بها ، فإذا صدرت أفعال من العبد في حالة ذهول عنها ، فهي غير دالة على علم العبد بها"[30]، وبالتالي فلا يستقيم أن يكون موجوداً وخالقاً لها .

ورد الإمـام الغزالي على ذلك بقوله : " وذهبت المعتزلة إلى إنكار تعلق قدرة ا تعالى بأفعال العباد من الحيوانات والملائكة والجن والإنس والشياطين ، وزعمت أن جميع ما يصدر منها من خلق العباد ، واختراعهم ، لا قدرة تعالى عليها بنفي ولا إيجاب ، فلزمتها شناعتان عظيمتان : إحداهما إنكار ما أطبق عليه السلف رضي ا عـنهم مـن أنـه لا خالق إلا ا ، ولا مخترع سواه ، والثانية : نسبة الإختراع

والخالق إلى قدرة من لا يعلم ما خلقه من الحركات ، فإن الحركات التي تصدر من الإنسان وسائر الحيوان ، لو سئل عن عددها وتفاصيلها ومقاديرها لم يكن عنده خبر عنها"[31].

3 – إن العبد لو كان موجداً لفعله بقدرته واختياره استقلالاً ، لكان متمكناً من فعله وتركه، ويلزم على هذا ترجيح فعله على تركه ، محتاجاً إلى مرجح ، لأنه لو لم يتوقف على ذلك المرجح لكان صدوره اتفاقاً لا اختياراً ، وأيضاً لو لم يكن محتاجاً إلى مرجح لكان وقوع أحد الجائزين غير مفتقر إلى سبب ، وهذا يفضي إلى القول بجواز ألا يكون لهذا العالم صانع أوجده ، ورجح أحد طرفيه الجائزين – الوجود والعدم – على الآخر ، وهذا معلوم بطلانه ، فيبطل ما يؤدي إليه ، ثم إن المرجح الذي يحتاج إليه فعل العبد ، لا يعقل أن يكون صادراً عنه باختياره ، وإلا لزم التسلسل المعلوم بطلانه ، فيلزم أن يكون صدور الفعل عند هذا المرجح واجباً ، بحيث يمتنع تخلفه ، فيكون الفعل اضطرارياً لازماً لا يستقل العبد فيه استقلالاً تاماً ، وهذا يعني أن الخالق للفعل هو الله تعالى [32] .

وأُحب أن أختم الكلام عن الجبرية والقدرية والمعتزلة بما ذكره شارح الطحاوية حيث قال : " كل دليل صحيح يقيمه الجبري ، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء ، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح و حركات الأشجار ".

وكل دليل يقيمه القدري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأنه مريد له مختار له حقيقة وأن إضافته ونسبته إليه حق ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى ، وأنه واقع بمشيئته وقدرته فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى فإنما يدل على ما دل عليه القرآن من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان و الأفعال ، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة ، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم"[33]

المبحث الثالث : القائلون بالكسب

القـائلون بالكسب ثلاثة فرق هم : الأشاعرة والماتريدية والسلف ، وقبل الخوض فـي عمق هذه المسألة ومعرفة آراء هذه الفرق نُعرف بالكسب لغة ثم نعرض للاتجاهات الرئيسة في مسألة الكسب عند المتكلمين من أهل السنة وهم الأشاعرة والماتريدية ، وذلك من خلال معنى الكسب الاصطلاحي عند كلٍ منهم ، ثم نختم ببيان مذهب السلف الصالح - رضوان ا عليهم - فأقول وبا التوفيق :

الكسـب لغـةً : جاء في لسان العرب :" الكسب : طلب الرزق ، وأصله الجمع كسب ، يكسب كسباً ، وتكسب ، واكتسب ، قال يرجع ذلك إلى كتب اللغة مثل : قال ابن مـنظور : كسـب أصـاب ، و اكتسب ، تصرف واجتهد ، وقال ابن جني : قوله تعالى ﴿ **لها ما كسبتْ وعليها ما اكْتَسبتْ**﴾ (سورة البقرة : 286) عبر عن الحسنة بكسبت ، وعن السيئة باكتسبت ، لأن معنى كسب دون معنى اكتسب ، لما فيه من الزيادة ، وذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر ... والكسب الطلب والسعي في طلب الرزق والمعيشة "[34] .

وقـال الراغـب الأصـفهاني :" الكسب ما يتحراه الإنسان مما فيه اجتلاب نفع وتحصـيل حظ ككسب المال ، وقد يستعمل فيما يظن الإنسان أنه يجلب منفعة ثم استجلب مضـرة ، والكسب يقال: فيما أخذه لنفسه ولغيره ، ولهذا قد يتعدى إلى مفعولين ، فيقال : كسبت فلاناً كذا ، والاكتساب لا يقال إلا فيما استفدته لنفسك ، فكل اكتساب كسب ،وليس كل كسب اكتساب...وقد ورد في القرآن في فعل الصالحات والسيئات ، فمما استعمل في الصـالحات قولـه: ﴿ **أَو كَسـبتْ فِي إِيمانِها خَيرا** ﴾ (سورة الأنعام : 158) ومما يستعمل في السيئات : ﴿ **أَن تُبسلَ نَفْس بِما كَسبتْ** ﴾ (سورة الأنعام : 70) . وقيل : عـنى بالكسب ما يتحراه من المكاسب الأخروية ، وبالاكتساب ما يفعله الإنسان من فعل خـير وجلب نفع إلى غيره من حيث يجوز ، وبالاكتساب ما يحصله لنفسه من نفع يجوز تناوله"[35].

وقد وقع الكسب في القرآن الكريم على ثلاثة أوجه ، قال ابن القيم - رحمه ا :

أحدهـا : عقْـد القلـب وعزمه ، كقوله تعالى : ﴿ **لَا يؤَاخِذُكُم الله بِاللغْوِ فِي أَيمانِكُم ولَكِن يؤَاخِذُكُم بِما كَسبتْ قُلُوبكُم** ﴾ (سورة البقرة : 225) أي بما عزمتم عليه

وقصـدتموه ، وقال الزجاج : أي يؤاخذكم بعزمكم على أن لا تبروا ، وأن لا تتقوا وأن تعـتلوا فـى ذلك بأنكم حلفتم ، و كأنه التفت إلى لفظ المؤاخذة ، وأنها تقتضي تعذيباً في ذلك فجعل كسب قلوبهم وعزمهم على ترك البر والتقوى لمكان اليمين .

الوجه الثاني من الكسب : كسب التجارة من المال ، قال تعالى : ﴿ **ياأيها الذين آمنُوا أَنفِقُـوا مِـن طيباتِ ما كسبتُم ومِما أَخْرجنَا لكُم مِن الأرض** ﴾ (سورة البقرة : 267) فالأول للتجار ، والثاني للزراع.

الوجـه الثالـث من الكسب : السعي و العمل كقوله تعالى : ﴿ **لا يكلفُ الله نَفْسـاً إلا وسعها لها ما كسبتْ وعليها ما اكْتَسبتْ** ﴾ (سورة البقرة : 286) فهذا كله للعمل[36].

والعمـل أو الفعـل المقصـود - فيما تقدم - هو أفعال العباد ، وليس أفعال ا تعالى، فأفعال ا تعالى لا توصف بأنها كسب لكونه تعالى منـزهاً عن جلب نفع أو دفع ضرر .

و بعـد هـذا البيان لمعنى الكسب في اللغة سألج لبيان ما نحن بصدده من آراء الفرق في خلق أفعال العباد ، نبدأ بالأشاعرة .

المطلب الأول : الكسب عند الأشاعرة

اهـتم الأشاعرة بمسألة الكسب اهتماماً ظاهراً ، فمسألة أفعال العباد من المسائل الرئيسـة فـي مذهبهم ، فهم يرون أن أفعال العباد مخلوقة مقدورة له ، وليس للإنسان فـيها غير اكتسابها ، أي أن الفاعل الحقيقي هو ا ، وما الإنسان إلا مكتسب للفعل الذي أحدثه ا على يد هذا الإنسان [37].

فـالحق فـي نظرهم أن أفعال العباد تتم بالمشاركة بين ا تعالى و عباده ، فلا يسـتقل أي الطرفيـن بها وحده ، ولما كان ا لا يحتاج إلى معين في أفعاله الخاصة ، فيبقى أن العبد هو المحتاج إلى عون ا في أفعاله ، ومن ثم فإن الفعل ينسب إلى فاعلين هما : ا والعبد[38].

وبهـذا الرأي يكون الأشاعرة قد رفضوا قول المعتزلة القائل : إن العبد هو الذي يخلـق أفعـال نفسه بقوة أودعها ا إياه ، وقول الجبرية : إن الإنسان لا يستطيع إحداث

شـيء و لا كسـب شـيء ، بل هو كالريشة في مهب الريح ، فقالوا : إن الإنسان لا يستطيع إحداث شيء ولكن يستطيع الكسب .

وقد اعتبر بعض العلماء موقفهم هذا توسطاً بين الطرفين - المعتزلة والجبرية - و لكـن يبدو أن مذهب الأشاعرة في الكسب يرتد في النهاية إلى مذهب القائلين بالجبر لا سـيما عـند عرض مذهبهم من قضية خلق أفعال العباد وبالتحديد مدى تعلق أفعال العباد بهم، وهل هم فاعلون حقيقة ؟ أم ليس لهم إلا الكسب ؟

وبالرغم من أن الأشاعرة اتفقوا مع السلف على أن أفعال العباد مخلوقة تعالى، وتابعـة لمشيئته إلا أنهم قد خالفوا السلف في أهم عنصر في هذه القضية . ألا وهي قدرة العبد ، وهل لها تأثير في فعله أم لا ؟

يقـول الأشـعري في إبانة قول أهل الحق والسنة :"وأنه لا خالق إلا ا ، و أن أعمال العباد مخلوقة مقدورة كما قال تعالى : ﴿ **والله خلقكم وما تعملون** ﴾ (سورة الصافات : 96) و أن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئاً وهم يخلقون "[39] .

ويشـرح الأشـعري معنى الكسب بقوله :" إن الشيء وقع من المكتسب له بقدرة حادثـة"[40] وهذا الرأي يختلف تماماً مع رأي المعتزلة في معنى الكسب فهو عندهم " كل فعل يستجلب به نفع أو يستدفع به ضرر"[41]

يقـول الآمدي[42]- حاكياً مذهب الأشاعرة - : " وذهب أهل الحق إلى أن أفعال العـباد مضافة إليهم بالاكتساب ، وإلى ا تعالى بالخلق و الاختراع ، وأنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصلاً "[43] .

ويقـول الإيجي[44]في المواقف :" المقصد الأول في أن أفعال العباد الاختيارية واقعـة بقدرة ا تعالى و حدها ، وليس لقدرتهم تأثير فيها ، بل ا سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً ، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهـا فيكون فعل العبد مخلوقاً إبداعاً و إحداثاً ، ومكسوباً للعبد "[45]. وقد عرف الكسب المذكـور بقولـه : " والمـراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون منه تأثير "[46] .

ومـن هـذا يظهر أن الأشاعرة لم يجعلوا لقدرة العبد أي تأثير في فعله سوى ما سـموه كسـباً ، وقـد عرف أبو الحسن الأشعري هذا الكسب بقوله : " هو وقوع الفعل المكتسـب للفـرد مـنا بقدرة محدثة "[47] فدور القدرة الحادثة هو اكتساب و إيقاع فقط ، وينفي أبو الحسن الأشعري أن يكون لها دور الخالق فيقول في معرض رده على السائل : " فإن قال قائل : إذا كان كسب الإنسان خلقاً فما أنكرت أن يكون خالقاً ؟ قيل له : لم أقل إن كسـبي خلق لي فيلزمني أن أكون له خالقاً ، وإنما قلت خلق لغيري فكيف يلزمني إذا كـان خلقاً لغيري أن أكون له خالقاً ؟ ولو كان كسبي إذا كان خلقاً تعالى كنت له خالقاً لكانـت حركة المتحرك باضطرار إذا كانت خلقاً تعالى كان بها متحركاً . فلما لم يجز ذلك لأنه خلقها حركة لغيـره ، لم يـلزم ما قالوه ، لأن كسبنـا خلق لغيرنـا "[48].

وقد تساءل الدكتور محمود قاسم عن معنى الكسب ، وهل هو مختلف عن الخلق؟ ثم يفترض أن الأشعري يجيب عن هذا فيقول : " إن الكسب معناه اقتران قدرة العبد بفعل ا ، بمعنى أن الإنسان إذا أراد أن يفعل فعلاً من الأفعال فإن ا يخلق له في هذه اللحظة نفسـها قـدرة على هذا الفعل ، وهذه الأخيرة هي التي تكسبه ، لكنها لا تخلقه " ويعقب الدكـتور قاسم على ذلك التفسير لمعنى الكسب فيقول : " ومعنى ذلك في التحليل الأخير عـنده أن قـدرة الإنسان لا تعدو أن تكون أداة تستخدمها قدرة ا لتنفيذ الفعل الذي أراده العبد "[49] .

ويـبدو أن الأشاعرة أرادوا بإثبات الكسب محاولة التوسط بين مذهب الجبرية و مذهـب القدريـة بجعلهـم للعبد قدرة حادثة غير مؤثرة في فعله بخلاف ما ذهبت إليه الجـبرية مـن نفـي قدرة العبد أصلاً ، وما ذهبت إليه القدرية من إثبات قدرة بها يخلق الإنسان فعله ، إلا أن هذه المحاولة لم يوفقوا فيها ، ولهذا رفض أبو الوليد " ابن رشد"[50] هـذا القـول و قال :" ... و أما الأشعرية فإنهم راموا أن يأتوا بقول وسط بين القولين ، فقالوا : إن للإنسان كسباً ، و إن المكْتَسب به ، و المكْتِسِب مخلوقان تعالى ، وهذا لا معـنى له فإنه إذا كان الاكتساب والمكْتِسِب مخلوقان - سبحانه - فالعبد لا بد مجبور على اكتسابه "[51] .

ويبدو من هذا أن الأشاعرة بقولهم بقدرة للعبد لا تأثير لها في الفعل هو الذي دفع بكثير من العلماء إلى أن ينسبوهم إلى الجبرية ، و اعتبار " الكسب " لغزاً تندروا به ووضعوه موضع العقد التي لا يعرف لها حل[52].

والواقع أن هناك فرق كبير بين الأشاعرة الذين يرفضون الجبر جملةً و تفصيلاً، وبين من يتبنى مبادئ الجبر و يجعل من الإنسان جماداً لا إرادة له ولا اختيار بل هو كالريشة في مهب الريح ، وهؤلاء هم الجبرية .

وقبل رد هذا الإتهام ، لا بد من معرفة لماذا جرد الأشاعرة القدرة الحادثة من التأثير ، وجعلوا التأثير كله للقدرة القديمة ؟ مما جاب عليهم اتهامهم بالجبر . و يبدو أن ذلك يرجع للأسباب الآتية :

أولاً : إفراد ا تعالى بالخلق وهي أخص صفة له لا يجوز أن يشاركه فيها أحد ، و إلا كان مشركاً معه إلهاً آخر في الخلق .

ثانياً : " يرى الأشاعرة أن في إثبات قدرة العبد على إحداث أي شيء تعطيل لقدرة ا الشاملة الكاملة بمعنى إبطال البرهان القائم على إثبات تفرده بالخلق فالحفاظ على واحدية الخالقية تعالى يلزم منه القول بعدم تأثير القدرة الحادثة[53].

قال الإيجي " لو كان فعل العبد بقدرته و أنه واقع بقدرة ا تعالى ، لما سنبرهن على أنه تعالى قادر على جميع الممكنات ، فلو أراد ا شيئاً و أراد العبد ضده ، لزم إما وقوعها أو عدمها ، أو كون أحدهما عاجزاً ، لا يقال نختار أنه يقع مقدور ا تعالى لأن قدرته أتم ، ألا ترى أنها أعم ؟ لأنا نقول عموم القدرة لا تؤثر ، فإن تعلق القدرة بغير المقدور المعين لا أثر له في هذا المعين ضرورة [54]

ثالثاً : قالوا : لو كان العبد موجداً لأفعاله لوجب أن يعلم تفاصيلها ، و اللازم باطل[55].

أما نسبة الجبر لمذهب الأشعري فيمكن أن يقال عنها هي الجبر غير الخالص الذي يعترف به الأشاعرة [56]، وهو يختلف عن جبرية الجهم الخالصة .

فقد فرق الإمام الأشعري بين معنى كلٍ من الخلق والكسب ، فمعنى أن الخالق خالق أن الفعل وقع منه بقدرة قديمة فإنه لا يفعل بقدرة قديمة إلا خالق .

أمـا الكسـب فمعناه : أن يكون الفعل بقدرة محدثة فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب [57].

و يفرق الأشعري - أيضاً - بين نوعين من الأفعال هما : الأفعال الاضطرارية ، والأفعال الاختيارية أو الإرادية .

فهذا الإمام الشهرستاني يشرح لنا رأي الأشعري في مسألة القدرة بأن العبد يجد في نفسـه تفـرقة ضـرورية بين حركات الحمى والارتعاش وبين المشي والاختيار ، وهذه التفرقة راجعة إلى أن الحركات الاضطرارية تقع من العبد معجوزاً عنها ، أما الحركات الاختيارية الإرادية فتقع مقدوراً عليها بحيث أن القدرة تكون متوقفة على اختيار القادر ، فالأفعـال الاختيارية التي يقدر عليها الإنسان مسبوقة بإرادة العبد حدوثها و اختيارها ، وبهذه القدرة الحادثـة يكتسب الإنسان أفعـاله [58] .

ويرى الأشعري أن كلاً من الحركة الاختيارية و الاضطرارية موجودتان من جهة الله خلقـاً لأن حـركة الاضطرار إذا كان الذي يدل على أن خلقها هو حدوثها فكذلك حركة الاكتسـاب [59] . ولذلك نجد أن الأشعري ينفي أن يكون الإنسان خالقاً لكسبه فيقول : " لم أقل إن كسبي خلق لي فيلزمني أن أكون له خالقاً ، و إنما قلت خلق لغيري فكيف يلزمنى إذا كـان خلقاً لغيري أن أكون له خالقاً " [60] أي أنه يخلق الحركة ولا يكون متحركاً لأنه خلقها حركة لغيره ، فكذلك كسبنا خلق لغيرنا .

ويوضح أبو عذبة [61] حقيقة الكسب بقوله : "إن الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى و كسـب العـبد فـإن الله تعالى يخلق الفعل القدرة عليه بإجراء العادة فلهذا أجاز إضافة الفعل إلى العبد وصح التكليف والمدح و الذم و الوعد والوعيد .

فإنا لو قلنا بالكسب لزم أحد الأمرين : إما الاعتزال و إما القول بالجبر و كلاهما باطل .

وبيان الملازمة : إن صدور الأفعال لا يخلو إما أن يكون بقدرة العبد و طاعته أم لا.

وعلى الأول يلزم الاعتزال وعلى الثاني الجبر .

والصـراط المستقيم: هو التوسط بين طرفي الإفراط و التفريط ، وهو القول بأن الأفعـال مخلوقـة مكتسبة للعبد ، فكما لا تنسب الأفعال إلى العبد من جهة الإيجاد و الخلق ، كذلك لا ينتسب إلى ا تعالى من جهة الكسب ، قال تعالى : ﴿ **والله خَلَقَكُم وما تَعملُـون** ﴾ (سـورة الصـافات 96) نسب الخلق إلى ذاته ، وقال تعالى : ﴿ **لَها ما كَسبتْ وعليها ما اكْتَسبتْ** ﴾ (سورة البقرة : 286) أثبت الكسب للعبد " [62] .

ولا يخفـى أن الأشعري قد وقف موقف المعارض تجاه رأي المعتزلة في حرية الإرادة ومـن الجبرية في قولهم بالجبر ، ولا يعنى ذلك أنه قد ناصر القائلين بالجبر لأنه قد فرق بين الأفعال الاضطرارية والأفعال الاختيارية حيث أن الأفعال الاضطرارية تقع مـن العباد و قد عجزوا عن ردها ، و أما الأفعال الاختيارية فيقدر عليها العباد غير أنها مسبوقة بإرادة ا حدوثها واختيارها وبهذه القدرة يكتسب الإنسان أفعاله [63].

والواقع أن نظرية الأشعري لقيت معارضة شديدة لا من المعتزلة فحسب بل من علماء أهل السنة ، و عدل فيها خلفاؤه من الأشاعرة ، ولم يوافق عليها الرازي ، وكذلك انـتقدها ابن تيمية وسبب ذلك في - رأي الباحث - أن الأشعري كان كل همه معارضة المعـتزلة و تفنـيد رأيهم في حرية الإرادة ، وذلك خشية من القول بأن الإنسان حر في أفعاله فيؤدي ذلك إلى القول بوجود خالقين : ا والإنسان .

أدلة الأشاعرة

استدل الأشاعرة على خلق ا تعالى بأدلة سمعية و عقلية نذكر أبرزها فيما يلي:

1- قوله تعالى : ﴿ **والله خَلَقَكُم وما تَعملُون** ﴾ (سورة الصافات 96).

ونجد أن هذا خروج من الأشاعرة بالآية الكريمة عن معناها، فآيات القرآن الكـريم تفسر في ضوء ما قبلها و ما بعدها ، ونجد أن الآية التي قبلها هي استنكار مـن سيدنا إبراهيم لعبادة الأصنام والأوثـان من قـومـه ﴿ **أَتَعبدون ما تَنْحِتُون والله خَلَقَكُم وما تَعملُون** ﴾ (سورة الصافات 95 - 96). أي أن ا خلقكم وخلق مـا تنحـتون من حجارة ولكنه ليس خالقاً لأفعالكم وهي عبادة الأصنام لأنه لو كان الأمر كذلك لكان ذلك مبرراً لعملهم هذا .

والحـق أن الأشـاعرة كان الأولى بهم أن يستندوا إلى الآيات القرآنية التي ذكـر ا فـيها لفـظ الكسب مثل قوله تعالى : ﴿ **بلى من كسب سيئةً وأحاطتْ بهِ خَطِيئَتُه فأولئك أصحاب النار** ﴾ (سورة البقرة : 81)

وقوله تعالى: ﴿ **لها ما كسبتْ وعليها ما اكْتَسبتْ** ﴾ (سورة البقرة : 286) و هناك آيات كثيرة غيرها[64]، وهذه الآيات كلها تؤكد جانب نسبة الفعل إلى الإنسان و من ثم مسئوليته عن فعله ومحاسبته على ما كسب أو اكتسب ، و نجد أن الأشاعرة لم يلجأوا إلى الاستشهاد بآية منها لأنها لا تتسق مع مفهوم نظريتهم في الكسب [65].

2- أنه لا يجوز أن يحدث الفعل على حقيقته إلا من محدث أحدثه و قصد إلى فعله ، ذلك أنـا وجدنا الكفر قبيحاً باطلاً و الإيمان حسناً متعباً مؤلماً ، والكافر يجتهد أن يكون الكفر حسناً فلا يكون كما يرغب ، والمؤمن أن لا يكون الإيمان متعباً ولم يكن ذلك كائناً على مشيئته و إرادته ، وبذلك لا يجوز أن يكون محدث الكفر باطلاً قبيحاً هو الكافـر الذي يريده حسناً صواباً و إذا لم يجز ذلك كان محدثها رب العالمين القاصد إلى كونها كذلك [66].

3- إن حركة الاضطرار إن كان الذي يدل على أن ا خلقها هو حدوثها و حاجتها إلى زمان و مكان فكذلك حركة الكسب [67].

المطلب الثاني : الكسب عند الماتريدية

قالـت الماتـريدية بما قالت به الأشاعرة و جميع أهل السنة من أن أفعال العباد مخلوقه تعالى، وهي كسب من العباد [68].

قال الماتريدي : " اختلف منتحلوا الإسلام في أفعال الخلق ، فمنهم من جعلها لهم مجازاً ، وحقيقتها ... و عندنا لازمة الفعل لهم ... و ليس في الإضافة إلى ا تعالى نفـي ذلـك ، بـل هي بأن خلقها على ما هي عليه ، و أوجدهـا بعد أن لـم تكن ، وللخـلق على ما كسبوها وفعلوهـا ..." [69].

ويقـول أبـو المعين النسفي [70] : " وقال أهل الحق : للخلق أفعال بها صاروا عصـاة ومطيعين وهي مخلوقة تعالى ، فيتعلق الثواب والعقاب بفعلهم دون تخليق ا تعالى " [71] .

فخـالق أفعال العباد خيرها وشرها هو ا سبحانه لا شريك له ، وهي خاضعة لقضاء ا وقدره كسائر مخلوقاته ، وهذا لا نـزاع فيه بين الماتريدية .

وقـول الماتريدية إن ا سبحانه خالق أفعال العباد هو القول الحق الذي دل عليه السمع والعقل، وهو قول أهل السنة والجماعة وسلف الأمة ، فأفعال العباد هي من ا مـن حيـث الخلـق والإيجـاد ، وهي مكسوبة للعباد من حيث إضـافتها إليهم . ودليل إضافتـها إلى ا خلـقه ، وإلى العبد كسبه .

أمـا بالنسبة لعلاقة العباد بأفعالهم ، فقد اتخذت الماتريدية موقفاً معتدلاً متوسطاً بيـن قول المعتزلة، وقول الجبرية ، فلم تكن بذلك عند أحد الطرفين فلا جبراً تام ، و لا حرية تامة فقالوا : أفعال العباد مخلوقة تعالى ، وهي كسب من العباد ، وإن المؤثر في أصـل الفعـل قدرة ا تعالى ، والمؤثر في صفة الفعل قدرة العبد ، وتأثير العبد هذا هو الكسب .

فقدرة العبد عند الماتريدية لها أثر في الفعل ، ولكن لا أثر لها في الإيجاد . لأن الخلق يتفرد ا تعالى به ، وإنما أثرها القصد و الاختيار للفعل .

قـال الماتريدي :" إن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب ، و من طريق الخلق [72]"

ويوضـح ذلك البياضي [73] فيقول :" أصل الفعل بقدرة ا ، و الإتصاف بكونه طاعة أو معصية بقدرة العبد وهو مذهب جمهور الماتريدية [74] " وهم يقصدون بذلك أن هذه القدرة التي بها يخلق أفعال نفسه هي من خلق ا تعالى أودعها إياه .

ويـرى الماتريدية أن قدرة العبد صالحة للضدين [75] ، وليست قدرة مجبرة على ضـد واحد، فكما أنها قدرة على الطاعة فهي قدرة على المعصية ، وكما هي قدرة على الإيمان ، فهي قدرة على الكفر.

ويـزيد الماتريدي الأمر وضوحاً فيؤكد أن المؤثر في أصل الفعل قدرته تعالى و في وصفه بكونه طاعة أو معصية قدرة العبد ، فإذا ضرب زيد يتيماً تأديباً أو ظلماً فأصل الفعـل وهو الحركة المشتركة بين الضربين مخلوقه بقدرته تعالى ، وكون الضرب طاعةً

وحسـناً في الأول ، و معصيةً وقبيحاً في الثاني ، حاصل بتأثير قدرة العبد ، وهذا التأثير يسميه الماتريدي الاختيار وسماه أحياناً الكسب [76].

وقـد تساءل الشيخ أبو زهرة كيف يوفق الماتريدي بين اختيار العبد ، وبين كون الفعـل بقدرة الله تعالى و مخلوقاً له سبحانه ؟ مقارناً في ذلك بين الكسب عند الأشعري و الكسب عند الماتريدي.

ويجيب عن ذلك بقوله : " يقول - أي الماتريدي - في ذلك ما قاله الأشعري أن العبد له الكسب وهو مختار فيه ، و بهذا الكسب يكون الثواب و العقاب ، وهنا يتلاقى مع الأشـعري ، ولكن لا يلبثان أن يفترقا ، فالأشعري يقرر أن ذلك الكسب هو الاقتران بين الفعـل الـذي هـو مخلوق لله تعالى واختيار العبد من غير أن يكون للعبد تأثير في هذا الكسـب ...أما الكسب عند الماتريدي فإنه يكون بقدرة أودعها الله سبحانه وتعالى العبد ، فالعبد عند الماتريدي يستطيع أن يكسب الفعل بقدرة مخلوقة فيه ، ويستطيع ألا يكسبه بهذه القدرة ، فهو حر مختار في هذا الكسب ، إن شاء فعل واقترن بالفعل الذي هو مخلوق لله تعـالى ، وإن شـاء ترك ، وبذلك يكون العقاب ، وحينئذ لا يتنافى كون الله خالقاً لأفعال العباد مع اختيارهم" [77] .

وهذا بلا شك تقريب للأفهام موافق للفطرة والواقع ، وهو في نفس الوقت قريب من رأي السلف - كما سنرى بعد قليل .

أدلة الماتريدية

لم ترض الماتريدية بإفراط المعتزلة الذين زعموا أن العباد خالقون لأكسابهم و لا بتفريط الجبرية الذين قالوا إن العباد مضطرون إلى الأفعال المنسوبة إليهم ، لذلك نجدهم يبرهـنون على أن الله خالق العباد و أفعالهم و أن الإنسان إنما يمتاز بقدرة كاسبة ، وقد استدل الماتريدية بأدلة سمعية وأخرى عقلية نذكر أهمها :

أولاً : الأدلة السمعية

1- قوله تعالى : ﴿ **وإذْ جعلْنَا الْبيتَ مثَابةً لِلناس وأَمنًا...**﴾ (سورة البقرة : 125) قال الماتريدي : " أخبر أنه جعل ذلك ففيه دلالة خلق أفعال العباد" [78] .

2- قـال الماتـريدي في التأويلات :" ثم الدليل عندنا من طريق القرآن على لزوم القول بخلـق الأفعال قوله تعالى :﴿ **وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ أَلَـا يَعلَـمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ (سورة الملك : 13 – 14) فلو لم يكن جـل ثناؤه خالقاً لما يجهر ويخفى لم يكن ليحتج به على علمه ، ومعلوم جواز الجهل من غير الذي يفعلـه ، لم يكن للاحتجـاج به بفعل سواه معنى" (79) .

3- قولـه تعـالى : ﴿ **علَّـمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ** ﴾ (سورة العلق : 5) وقوله :﴿ **علَّم القُـرآن** ﴾ (سـورة الرحمن :2) وقوله : ﴿ **علَّمه البيان** ﴾ (سورة الرحمن :4) دلـيل أن الله تعالى صنع في فعل العباد حيث أضاف التعليم إلى نفسه ،و هو أن خلق فعـل التعلـيم منه ، إذ لو لم يكن منه صنع لكان أضيف ذلك المعلم دون البيان ، فدل إضافته إليه على أن له فيه فعل" (80) .

ثانياً : الأدلة العقلية

1- وجـود أحـوال في أفعال العباد لا تدركها العقول و تستعصي على الأفهام وهناك أحوال أخرى تبلغها العقول ، وتدركها الأفهام ، فثبت أنها من الوجه الأول ليست لهم ، لوقوفهـم حـيارى أمـام كنهها ، ومن الوجه الثاني لهم لعلمهم بتفاصيلها ، و إلمامهم بجوانـبها ، ويشـرح الماتريدي هذا الرأي اعتماداً على مبدأ الحسن و القبح العقليين فـيقول :" إن أفعال العباد تخرج عن حسن وقبح ، ولكن أهلها لا يعرفون مبلغ الحسن فيها ، ولا مبلغ القبح فعندئذ يثبت أن فعلهم من هذا الوجه ليس لهم" (81).

2- إن الأفعـال مؤذيـة لأهلها ، و متعبة و مؤلمة ، و تجري أحياناً على غير ما يريد أهلها، فلو كانت من خلقهم ما كانت كذلك . وسبب ذلك أن اللذة و الألم ليست من صنعهم (82).

3- إن المـتعارف في الخلق أن لا خالق غير الله ، و لا رب سواه ، و لو جعلنا الإنسان خالقاً للزمنا القول بخالقٍ سواه .

4- إن أفعـال الخلـق فـي الحقيقة حركات وسكون ، و الله قادر عليها ، ولولا ذلك ما أقدرهـم عليها ، وبما أنه قد أقدر العبد ، فقد زالت عنه القدرة ، وصار قادراً بقدرة تزول ، ومن كان كذلك فهو عبد لا رب (83).

5- إن الخلق قد منحوا قدرة ناقصة ، ورغم ذلك فلكل واحد منهم قدرة على فعل غيره ، فكيف لم يكن قدرة على ما لعبده ، وعندئذ فقدرته ناقصة [84].

6- لو جاز خروج الشيء من المقدورات عن القدرة الإلهية ، فكيف نؤمن بوعده ووعيده وكـيف يطمئـن السامع إلى ما وعد به من البعث أن يكون وهو لا يقدر على فعل بعوض؟ [85] .

7- اتفـق المسـلمون على أن العالم مكون من الجواهر والأعراض، وا مكونها ، ولو أمكـن للإنسـان أن يخلـق الأعراض لكان مشاركـاً في فعله ، وبذلـك تنتفي وحدانيـة ا في الخلق [86] .

الفرق بين كسب الأشعري وكسب الماتريدي

اتفـق الإمامـان - الأشعري و الماتريدي - على القول بخلق ا تعالى لأفعال العـباد وبكسـب الناس لأفعالهم . وبهذا القول يكونان قد خالفا الجبرية والمعتزلة في هذه المسألة المهمة .

والقول بالكسب من الأشعري و الماتريدي قول وسط بين القائلين بالجبر المطلق والاختـيار المطلـق ، لكن الأشعري والماتريدي اختلفت عبارتهما في التعبير عن معنى الكسب ، و بالتالي اختلاف مقصود كل منهما ، ومسألة الكسب - كما يصفها أبو عذبة عند الأشعري - صعب دقيق[87].

ولكـن عند التفريق بين الكسب عند الأشعري ، و الكسب عند الماتريدي تصبح المسألة أدق وأصعب.

والذي يبدو لي أن الكسب عند الأشعري في عمقه ومتعلقاته يختلف في معناه عن الكسب عند الماتريدي في ثلاث نقاط هي :

الأولـى : إن قـدرة العـبد علـى الفعل عند الأشعري مقارنة للفعل ، أما عند الماتريدي فهي عند الفعل و قبله .

الثانية : إن القدرة عند الأشعري لمقدور واحد فقط . أماعند الماتريدي فالقدرة تصلح للضدين.

الثالـثة : أن هـذه القدرة لا أثر لها عند الأشعري أما عند الماتريدي فهي حرة مختارة.

والـذي يبدو لي- أيضاً - أن أهم الثلاث هي النقطة الثالثة والتي تفيد أن القدرة عـند الأشعري لا أثر لها في الفعل ، و هذا القول هو الذي دفع بكثير من العلماء إلى أن ينسـبوه إلـى الجبرية فالمراد بالكسب عند الأشعري أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقـدرة ا وحدها ، ففعل العبد مخلوق إبداعاً وإحداثاً و مكسوباً للعبد و المراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته و إرادته من غير أن يكون تأثير ومدخل في وجود الفعل ، سوى كونه محلاً له ، ويبدو من هذا أن الأشعري يقول بقدرة للعبد لا تأثير لها [88] .

أمـا الماتـريدي فالقدرة عنده لها أثر في الفعل و لكن لا أثر لها في الإيجاد لأن الخلق ينفرد ا تعالى به ، و إنما أثرها في القصد و الاختيار للفعل ، فالمؤثر في أصل الفعل قدرة ا تعالى وفي وصفه طاعة أو معصية قدرة العبد .

ويذكر الماتريدي أن الأصل عنده أن يثبت للعبد فعل في الحقيقة و أنه له مختار وأن آثـر الأشـياء عـنده و أحبها ، وأن خلق ذلك لم يدفعه إليه ولم يحمله ولم يضطره إليه[89] ، وعلى أساس هذا الاختيار و القصد يخلق ا له القدرة على الفعل وعليه تكون نتـيجة الفعـل، وهذا يمثل قدرة الإنسان لا في أصل الفعل وهي الخلق ، بل في وصف الفعـل و كونه طاعة و معصية فهو من ا من حيث هو خلق و إيجاد، وكسب من العبد من حيث هو طاعة أو معصية [90] .

ممـا سبق يتبين لنا أن الإمام الأشعري و الإمام الماتريدي قد حاولا التوسط بين القائلين بالجبر المطلق والاختيار المطلق فقالا بالكسب و لكنهما اختلفا في معناه ومضمونة و مـتعلقاته و الملاحظ أن الماتريدي قد كان له حظ أوفر و أنه قد خطى خطوة أبعد من الأشعري في إرساء قواعد نظرية الكسب وقد استطاع إلى حد ما أن يحقق موقف الوسط بين الجبر المطلق و الاختيار المطلق ، ورأيه بلا شك كان له نصيب من التوفيق و السداد أكثر من رأي الأشعري .

المطلب الثالث : الكسب عند السلف

يعتقد السلف أن أفعال العباد خاق ا تعالى ، وكسب من العباد بمنـزلة الأسباب للمسببات ، فالعباد لهم قدرة و مشيئة و إرادة ، لكنها داخلة تحت قدرة ا تعالى و مشيئته و إرادتـه ، كما قال تعالى : ﴿ **وما تَشَاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين** ﴾ (سورة التكوير :29)[91].

فالمضـاف إلى ا هو خلقها ، والمضاف إلى العباد الذي عليه الحمد والذم هو كسبها قال تعالى : ﴿ **لها ما كسبتْ وعليها ما اكْتَسبتْ** ﴾ (سورة البقرة : 286)

قـال الإمام أبو حنيفة :" و جميع أفعال العباد من الحركة و السكون كسبهم على الحقيقة ، وا تعالى خالقها ، وهي كلها بمشيئته و علمه و قضائه وقدره" [92].

و قـال اللالكائـي [93] : " إن أفعـال العـباد كلها مخلوقة عز وجل طاعتها ومعاصيها"[94] .

وقـال الصابوني[95] : " ومن قول أهل السنة و الجماعة في أكساب العباد : أنها مخلوقـة تعالى ، لا يمتـرون فيهـا ، ولا يعدون من أهـل الهدى و ديـن الحق من ينـكر هـذا القـول وينفيه"[96] [97] .

وقـال ابن تيمية :" ... والكلام أن يقال : فعل العبد خاق عز وجل ، وكسب للعبد..."[98]

وقـال في موضع آخر :" أفعال العباد مخلوقة بإتفاق سلف الأمة و أئمتها ، كما نص على ذلك سائر أئمة الإسلام ، الإمام أحمد ، ومن قبله ومن بعده حتى قال بعضهم : من قال : إن أفعال العباد غير مخلوقة فهو بمنـزلة من قال : إن السماء والأرض غير مخلوقة "[99] .

ويقول الطحاوي :" وأفعال العباد هي خاق ا وكسب من العباد"[100] .

فالمقصود أن فعل العبد فعله حقيقة ، وهو مخلوق ومفعول له سبحانه ، وليس هو نفس فعل ا ، ففرق بين الفعل والمفعول ، والخالق والمخلوق[101].

ومـا ذهب إليه علماء السلف في أفعال العباد أنها مخلوقة تعالى هو ما جاءت به الأدلة من كتاب ا تعالى و سنة رسوله ﷺ .

فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ (سورة الزمر:62) فقد أخبر ا تعالى أنه خالق الأشياء كلها وربها و مليكها و المتصرف فيها ، وأنها تحت تدبيره و قهره وكلاءته[102]. فأفعال العباد من جملة المخلوقات .

ومـن السـنة حديث حذيفة رضي ا عنه قال : قال رسول ا ﷺ : "***إن ا يصنع كل صانع و صنعته***"[103].

ولكـن ما هو أثر قدرة العبد في أفعاله ؟ و يجيب عن هذا التساؤل شيخ الإسلام ابـن تيمـية - رحمـه ا - فقد وضح هذه القضية توضيحاً تاماً فقال :" التأثير اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع و التوحيد بالاختراع ، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هـذه القدرة فحاشا لم يقله سني ... و إن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صـفات الفعل أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات ، فهو أيضاً بـاطل بما بطل به التأثير في ذات الفعل ... و إن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة ، بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب واسطة في خلـق ا - سبحانه و تعالى - بهذه القدرة ، كما خلق النبات بالماء ... وكما خلق جميع المسـببات والمخلوقات بوسائط و أسباب فهذا حق ، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً ، و إلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركاً" [104].

وقـد فصـل ابن القيم - رحمه ا - منهج السلف في أفعال العباد حيث قال :" ويثبـتون مـع ذلـك قدرة العبد ، و إرادته ، واختياره ، وفعله ، حقيقة لا مجازاً . وهم مـتفقون على أن الفعل غير المفعول ... فحركاتهم و اعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة ، وهي مفعولـة سـبحانه ، مخلوقة له حقيقة ، والذي قام بالرب عز وجل علمه و قدرته ، و مشـيئته ، و تكويـنه ، والذي قام بهم هو فعلهم ، وكسبهم ، وسكناتهم ، فهم المسلمون ، المصـلون ، القـائمون ، القاعدون حقيقة وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك ، القادر عليه، الذي شاءه منهم ، وخلقه لهم ، و مشيئتهم و فعلهم بعد مشيئته، فما يشاءون إلا أن يشاء ا ، وما يفعلون إلا أن يشاء ا " [105].

ومعنى الكسب عند السلف هو الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضرر كما قال تعـالى : ﴿ **لها ما كسبتْ وعليها ما اكْتَسبتْ** ﴾ (سورة البقرة : 286) فبين سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها [106] .

هـذا هو رأي أهل السنة في أفعال العباد الاختيارية ، وهو المذهب الوسط الذي دل على الكتاب والسنة .

فالسـلف يرون أن التأثير في الأشياء يكون بمباشرة الأشياء والقيام بفعلها ، أما الماتريدي فيرى أن التأثير في كسب الفعل ، أي باختياره سواء كان خيراً أو شراً .

ومـن هذا نرى أن رؤية السلف أسلم و أعمق ، فالتأثير عندهم أبلغ حيث يكون بمباشـرة الفعل في حين هو عند الماتريدي باختيار الفعل ، وهو في النهاية لا يخرج عن كونه خلاف لفظي ليس إلا .

الفرق بين كسب الأشاعرة والماتريدية والسلف

مما تقدم يتبين لنا أن أهل السنة والجماعة جميعهم يعتقدون أن أفعال العباد تنسب إليهم فعلاً وكسباً ، وتنسب إلى الله خلقاً و قدراً و إيجاداً مع بعض الفروق الدقيقة في نسبة الفعل إلى العبد ومدى تأثيره فيه .

فالأشاعرة : أثبتوا الكسب للعبد بقدرةٍ أودعها الله إياه ، و لكنهم لم يجعلوا لقدرة العبد أي تأثير في فعله .

و الماتـريدية : أثبـتوا الكسب للعبد بقدرة أودعها الله إياه ، وجعلوا لهذا القدرة أثر في الفعـل، ولا أثر لها في الإيجاد ، لأن الخلق يتفرد الله تعالى به ، و إنما أثرها القصد و الاختيار للفعل .

أما السلف : فقد أثبتوا الكسب للعبد - أيضاً - بقدرة أودعها الله إياه ، و أن للعبد مشيئة و اختيار ، فهو مختار مريد ، والله خالقه و خالق اختياره .

ومـن هذا نرى اقتراب مذهب الماتريدية من مذهب السلف - في هذه المسألة - أكـثر من الأشاعرة ، إلا أن الأشاعرة أقرب إلى الصواب من الجبرية لأنها أثبتت للعبد كسباً في حين أن الجبرية لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرةً على الفعل أصلاً .

قـال السـفاريني - رحمه ا :"... و إنما ذكرت لك أقاويل هؤلاء من أن عمدة المعتقد عـندنا غير المنتقد في عقدنا مذهب السلف ، المقر على الوجه المرضي المحرر لتعلم أن محققـي الأشاعرة لهم موافقة على حقيقة مذهب السلف ، الإغضاء عما ينفقه الخلف ... وقـال : و أمـا المتوسطون فهـم أهـل السنـ ـة والجماعة فلم يفرطوا تفريط القدرية الـنفاة، ولـم يفـرطوا تفريط الجبرية المحتجين بالقدر على معـاصي ا ، وهؤلاء على مذهبيـن:مذهب الأشعري ومن وافقه من الخلـ ـق ، ومذهـ ـب سلـف الأمـ ـ ـة و أئمـ ـة أهـل السنة ... " [107] .

وخلاصـة القـول : فإن الجبر لا يكون - كما يقول ابن رشد [108] - محضاً ، وأن الاختيار لا يجوز أن يكون مطلقاً ، بل الحق التوسط بين الرأيين ، وذلك بأن نقرر أن أفعال الإنسان ليست اختيارية تماماً ، و لا اضطرارية تماماً ، و هذا لا يمكن تحقيقه إلا بفهم الحقائق الآتية :

أ- أنـه لا خالق غير ا ، فأفعال العباد التي صاروا بها مطيعين و عصاة ، يخلقها ا تعالى ، فالحق سبحانه يخلق المخلوقات .

ب- أفعـال الناس كلها لا تقع بغير مشيئة ا وقدرته ، فالأدلة كلها تدل على عموم قدرة ا ومشيئته لجميع ما في الكون من الأشياء و الأفعال .

ج- والإنسـان مع ذلك غير مجبور على أفعاله و أقواله ، وأنها ليست لا إرادية ، و أن أفعـال الإنسان ، وإن كان ا هو الذي خلقها ، إلا أن الإنسان هو الذي فعلها حقيقة ، وأنـه اخـتارها وأرادها حقيقة ، وأن نسبة أفعاله إليه نسبة حق لا مجاز ولذا بما أن البشر فاعلون لأفعالهم حقيقة ، فإنهم يستوجبون عليها المدح أو الذم .

وباختصـار فـإن أفعال العباد لا يخلقها العباد ، بل هي خلق ا تعالى ، وفعل العبد وكسبه.

د- لا منافاة بين كون العبد محدثاً لفعله ، وكون هذا الإحداث ضمن مشيئة ا وإرادته .

هـ- أن كون ا سبحانه و تعالى خالقاً لأفعال العباد ، لا يعني أن فعل العبد هو نفس فعل ا ففعـل العـبد يخلقه ا ، ويفعله العبد ، ويكسب آثاره العبد ، سواء كانـت هذه

الآثـار والنـتائـج ، نفعـاً أو ضرراً ، كمـا يقول تعالى :﴿ **لها ما كسبتْ وعليها ما اكْتسبتْ** ﴾ (سورة البـقرة : 286)[109] .

ويؤكـد الباحـث أن هذه المسألة إحدى المسائـل التي فرقت المسلمين ومزقت وحدتـهم ، لـذا أرى تجنـب الخوض في هذه المسألة إلا في مجال الدفاع عن العقيدة الإسلامية ، وذلك لإفحام أعداء الإسلام ، أو المجادلين الذين يلجأون إلى القرآن للاستدلال على مشروعية معاصيهم ، فهؤلاء يجب الرد عليهم وبيان عوار مذاهبهم .

هوامش ومصادر ومراجع البحث

(1) الاعـتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي – ت: كمال يوسف الحوت – عالم الكتب – بيروت – لبنان – 1402 هـ - 1982 م - ص:83 .

(2) انظـر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة : د. عبد الرحمن بن صالح الحمود – مكتبة الرشد – الرياض – ط الأولى – 1405هـ - 1995م – 1330/3 .

(3) هـي التي تثبت للعبد غير مؤثرة أصلاً . انظر : الملل والنحل للشهرستاني – ص 85 ، والفرق بين الفرق للبغدادي – ص 26.

(4) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام - علي سامي النشار : دار المعارف – القاهرة – ط السابعة – 1977م - 343/1 .

(5) مقدمـة مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة لابن رشد – ت : د. محمود قاسم – مكتبة الأنجلو المصرية – 1964م - ص : 106

(6) انظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين – أبو الحسن الأشعري – ت: هلموت ريتر – دار إحياء التراث العربي – ط الثالثة - 338/1 ، و الفرق بين الفرق وبيان الفـرقة الناجـية مـنهم : عبد القاهر بن طاهر البغدادي – ت: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة – دار الآفاق الجديدة – دار الجيل – بيروت – لبنان –1408هـ - 1987 م - ص:199 ، والملـل والـنحل – محمـد عـبد الكريم الشهرستاني : ت: محمد سيد كيلاني – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط الثانية –

1395هـ - 1975 م - ص : 87/1 ا ، وتاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد - محمد أبو زهرة : دار الفكر العربي – القاهرة - 102/1 .

(7) انظر : شرح العقيدة الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي – ت: جماعة من العلماء : خرج أحاديثها : محمد ناصر الدين الألباني – المكتب الإسلامي – ط الثامنة – 1404هـ – 1984 م – ص : 438

(8) انظر هذه الردود بتوسع في بحث قدم لنيل درجة الدكتوراة بعنوان " أفعال العباد بين الجبر والإختيار " للباحث محمد حسن رباح بخيت . ص 299 – 300 .

(9) صحيح البخاري ج2 ص 41 ، كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب .

(10) انظر: الفِصل في الملل والأهواء والنحل – علي بن عبد الرحمن المعروف بابن حزم الظاهري – دار الجيل – ت – د. محمد إبراهيم نصر و د. عبد الرحمن عميرة – بيروت – لبنان – 3 /35 . وانظر : إيثار الحق على الخلق لابن المرتضى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان - ص : 314 .

(11) مجموع الفتاوى : ابن تيمية – 8 /107 ، 446 .

(12) المصدر السابق : 8 /264 ، 265 .

(13) انظر: الفِصل في الملل والأهواء والنحل : لابن حزم 22/3 ، والملل والنحل - الشهرستاني : 43/1 ، ومقدمة كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري – ابن عساكر – ت : محمد زاهد الكوثري – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – 1399هـ - 1979م - ص : 11 .

(14) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام - علي سامي النشار - ص : 314 ، 315 .

(15) انظر : المعتزلة - زهدي جار ا – الأهلية للنشر والتوزيع- بيروت – لبنان – ط الأولى – 1974م - ص : 100 .

(16) انظر : المغني في أبواب التوحيد والعدل - القاضي عبد الجبار بن أحمد – نشر المؤسسة المصرية للتأليف – القاهرة : 8/8 ، 16 ، 43 - 95/9 وما بعدها ، وشرح

الأصـول الخمسـة – عبد الجبار الهمذاني المعتزلي – ت : عبد الكريم عثمان – ط الأولى – 1384هـ - 1965 م – مكتبة وهبة - القاهرة - ص : 336 و ما بعدها .

(17) المغني - القاضي عبد الجبار - 8 /3 .

(18) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني ، أبو الحسين ، قاض أصولي ، كان شيخ المعتزلة في عصره ، وهم يلقبونه قاضي القضاة ، ولي القضاء بالري ، ومات بها سنة 415هـ ، و من تصانيفه : تنـزيه القرآن عن المطاعن و " شرح الأصول الخمسة " و " المغني في أبواب التوحيد والعدل " و " المجموع في المحيط بالتكليف وغيرها - انظـر ترجمته في : تاريخ بغداد أو مدينة السلام – أحمد بن علي الخطيب البغدادي – دار الكـتاب العربـي – بيروت – لبنان - 11 / 113 ، وطبقات الشافعية : تاج الدين السبكي – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط الثانية - 97/5 ، ولسان الميزان : أحمد بـن علي بن حجر العسقلاني - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان – ط الثانية – 1971م – 1390 هـ - 386/3 ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت - 202/3 .

(19) انظر : الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم : أبو الحسين أحمد بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي – ت: نيبرج – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة – 1344هـ - 1925 م - ص : 118 .

(20) انظـر : المغني - عبد الجبار : 3/8 ، والملل والنحل - الشهر ستاني : 51/1 ت : كيلاني .

(21) انظر : مقدمة كتاب مناهج الأدلة لابن رشد - د. محمود قاسم : ص : 108 .

(22) انظر : الانتصار - الخياط - ص : 120 - 122 ، والملل والنحل - الشهر ستاني : 1/ 54 ، 55 .

(23) انظـر : المعتزلة - زهدي جار ا - ص: 106 ، وموقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطـن انحرافهم عنها : أبو لبابة حسين - دار اللواء للنشر والتوزيع – السعودية – الرياض – ط الثانية – 1407 هـ - 1987 م - ص : 63

(24) انظر : المعتزلة - زهدي جار ا - ص : 106 .

(25) انظر : شرح المقاصد : سعد الدين التفتازاني – ت : عبد الرحمن عميرة – عالم الكتب – بـيروت – لبـنان – ط الأولـى – 1409 هـ ـ - 1989 م - 248/4 - 262 ، والمواقـف : الإيجي ص : 315 ، ومقدمة كتاب مناهج الأدلة لابن رشد - د. محمود قاسـم - ص : 108 ، وفـي علم الكلام : " دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصـول الديـن " – أحمد محمود صبحي – مؤسسة الرسالة الجامعية – الإسكندرية – 1992 م : 150/1

(26) انظر: " أفعل العباد بين الجبر والإختيار " للباحث محمد حسن رباح بخيت – ص331.

(27) انظر المصدر السابق : ص320 – 322 .

(28) شرح الفقه الأكبر - ص 82 ، وانظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد - ص 104، وانظر: شرح المقاصد 4 /227 .

(29) الجوينـي : هو عبد الملك بن عبد ا بن يوسف بن محمد الجويني الفقيه الشافعي ولد فـي جويـن بنيسابور عاش أربعين عاماً في مكة المكرمة والمدينة ، ولهذا سمي إمام الحرميـن ، ثـم عاد إلى نيسابور وتوفي بها سنة 478 هـ وكان من أئمة الشافعية ، انظـر: وفـيات الأعـيان 3 /167 ، البداية والنهاية لابن كثير 12 / 128 ، الأعلام للزركلي 4/ 306

(30) العقيدة النظامية للجويني – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ط الأولى سنة 1978 م – ص 47 .

(31) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي – ص 57 .

(32) انظـر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص 60 ، وانظر: التفسير الكبير للرازي – 2/ 146 .

(33) شـرح العقـيدة الطحاوية : ابن أبي العز الحنفي - ص - 437 - ت : جماعة من العلماء .

(34) لسـان العرب : ابن منظور- مؤسسة التاريخ العربي – بيروت – لبنان – ط الثانية – 1413 هـ - 1993 م - 1 / 716 .

(35) المفردات في غريب القرآن - ص : 430 ، 431 - ت : سيد كيلاني .

(36) شـفاء العلـيل في مسائل القضاء والقدر والحكمة و التعليل : ابن القيم الجوزية – دار الفكر للطباعة والنشر – مكتبة الرياض الحديثة – الرياض – ط الأولى - 1323 هـ - ص : 120 .

(37) انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به : القاضي أبي الطيب الباقلاني – ت: محمـد زاهـد بن الحسن الكوثري – مؤسسة الخانجي – القاهرة – ط الأولى – 1382 هـ - 1963 م - ص : 144 ، والمواقف : الإيجي – ص : 311 ، والتبصير فـي الديـن وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين : أبو المظفر الإسفراييني – ت : محمد زاهد الكوثري – مطبعة الأنوار – القاهرة – مصر – ط الأولى – 1359 هـ - 1940 م - ص : 116 ، و إحياء علوم الدين – أبو حامد محمد بن محمد الغزالي – مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة : 110/1 ، 111 .

(38) انظـر : نهايـة الإقدام في علم الكلام – عبد الكريم الشهرستاني – حرره وصححه : ألفـرد جيوم – طبعة مصورة عن طبعة ليدن - ص : 67 ، 68 ، 69 ، وتاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام - محمد أبو ريان - ص : 206 .

(39) الإبانـة عـن أصول الديانة : أبو الحسن الأشعري – ت: بشير محمد عيون – مكتبة المؤيـد – السعودية –الطائف – ط الثالثة – 1411 هـ - 1990 م - ص : 46 ، و انظر: مقالات الإسلاميين - الأشعري - ص : 291 ، ت : ريتر .

(40) اللمـع في الرد على أهل الزيغ والبدع : أبو الحسن الأشعري – ت : حموده غرابة – مطبعة مصر – القاهرة – 1955 م - ص : 76 .

(41) شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار - ص: 364 .

(42) علـي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي ، الآمدي ، الحنبلي ، ثم الشافعي "سيف الديـن " فقيه ، أصولي - متكلم ، منطقي ، حكيم ، ولد بآمد ، و أقام ببغداد ، وانتقل إلـى القاهـرة ، فدرس فيها و اشتهر ، وتوفي بها سنة 361 هـ ، له نحو عشرين مصـنفاً مـنها : الإحكام في أصول الأحكام ، وغاية المرام في علم الكلام ، المبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين ، انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : شمس الدين الذهبـي – ت : شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط السابعة – 1410

هـ - 1990 م - 22 / 364 ، ولسان الميزان : 134/3 ، والبداية والنهاية : ابن كثير – مكتبة المعارف – بيروت - لبنان – ط الثالثة – 1981 م – 1401 هـ - 140/13 ، والأعلام : خير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت - لبنان – ط التاسعة – 1990 م - 322/4 .

(43) غايـة المرام في علم الكلام – سيف الدين الآمدي – ت: حسن محمود عبد اللطيف – لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة – 1391 هـ -1971 م - ص : 207 .

(44) عبد الرحمن بن أحمد الإيجي من علماء الأشاعرة الكبار ، كان إماماً في المعقول ، و لـد بـإيج مـن نواحـي شيراز بعد السبعمائة ، وتوفي سنة 756 هـ - من مؤلفاته المواقـف. انظـر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني – دار الجـيل – بـيروت - 322/2 ، وطبقات الشافعية : السبكي : 46/10 ت : عبد الفتاح الحلو ، والأعلام : الزركلي : 295/3 .

(45) المواقف في علم الكلام - عبد الرحمن الإيجي - ص : 311 .

(46) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(47) المصدر السابق : ص : 78 .

(48) المصدر السابق : ص : 78 .

(49) مقدمة كتاب مناهج الأدلة لابن رشد - د. محمود قاسم - ص : 110 .

(50) العلامة ، فيلسوف الوقت ، أبو الوليد ، محمد بن أبي القاسم أحمد بن شيخ المالكية أبي الوليد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، مولده قبل موت جده بشهر ، سنة عشرين و خمـس مئة . أخذ عن أبي مروان بن مسرة و جماعة ، وبرع في الفقه وأخذ الطب من أبـي مروان خربول ، ثم أقبل على علوم الأوائل وبلاياهم حتى صار يضرب به المثل في ذلك ، وله من التصانيف : بداية المجتهد في الفقه ، والكليات في الطب ، و مختصر المستصفى في الأصول وغيرها كثير، انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء - الذهبي: 21 / 307 -310 ، والأعلام - الزركلي : 318/5.

(51) مناهج الأدلة في عقائد الملة - ابن رشد - ص : 224 .

(52) يقول ابن تيمية :" ... وفسر الكسب بأنه ما حصل في محل القدرة المحدثة مقروناً بها ، ووافقه على ذلك طائفة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، و أكثر الناس طعنوا في هذا الكلام وقالوا عجائب الكلام ثلاثة : طفرة النظام ، و أحوال أبي هاشم ، و كسب الأشعري ، وقد أنشد في ذلك :

مما يقـال و لا حقيقـة تحـته   معقـولة تدنـو إلى الأفهـام

الكسـب عند الأشعـري ، والحـال عند البهشمي ، وطفرة النظام منهاج السنة : ابن تيمية - ت : محمد رشاد سالم – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – ط الثانية – 1409 هـ - 1989م - 323/1 .

(53) انظـر : قضية الثواب والعقاب بين مدارس الإسلاميين - جابر السميري - ص: 163 .

(54) المواقف - الإيجي - ص : 150 .

(55) المواقـف - الإيجي - ص : 312، وغاية المرام في علم الكلام – الآمدي : ص: 207 .

(56) مـن ذلك ما اعترف به الإيجي حين قال عند مناقشته للمعتزلة في موضوع الحسن والقبح العقليين :" لنا أن الحسن والقبح ليس عقليين وجهان : الأول : إن العبد مجبور فـي أفعالـه ..." المواقف في علم الكلام – ص : 324 ، وانظر : الملل والنحل – الشهرستاني : 96،97/1 .

(57) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع - الأشعري - ص : 76 ت : غرابة .

(58) انظـر : الملـل والنحل - الشهرستاني : ص :1/ 96 ، 97 ، ونشأة الأشعرية و تطورهـا : د . جلال موسى – دار الكتاب العربي – بيروت – 1982 م – ص : 233، والإنصاف - الباقلاني - ص : 70 ، 71 .

(59) اللمع - الأشعري - ص : 74 .

(60) المصدر السابق - ص : 78 .

(61) حسـن بـن عبد المحسن ، المعروف بأبي عذبة ، متكلم ، من تصانيفه : الروضة البهـية فـيما بين الأشاعرة والماتريدية وبهجة أهل السنة . وغيرها ، انظر ترجمته

فـي: الأعلام : 198/2 ، ومعجم المؤلفين : عمر رضا كحالة – مؤسسة الرسالة – بيروت - لبنان – ط الأولى – 1414 هـ - 1993 م - 562/1 .

(62) الروضـة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية : الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبـي عذبـة – ت : د. عبد الرحمن عميرة – عالم الكتب – بيروت – لبنان – ط الأولى – 1409 هـ - 1989 م - ص : 44 .

(63) المـنهج الجدلـي عـند الأشاعرة : وفاء سمير علي (رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفلسفة بجامعة عين شمس) فلسفة إسلامية – 1990 م - ص: 173 .

(64) الـبقرة : الآيـة : 202 ، النساء : الآية : 111، الأنعام : الآية : 120 ، الزمر : الآيـة: 51 ، الطـور : الآيـة : 21، المسد : الآية : 2 ، الأعراف : الآية : 39 ، إبراهيم: الآية : 51 ، الروم : الآية : 41 .

(65) انظـر: في علم الكلام - صبحي : 81/2 ، 82 ، و المنهج الجدلي عند الأشاعرة : ص : 174 .

(66) انظر : اللمع في الرد على أهل الزيغ و البدع - الأشعري : ص : 71 - 72 .

(67) المصدر السابق - ص : 71 - 72 .

(68) انظر : التوحيد - الماتريدي - ص : 225 -226 ، والتمهيد لقواعد التوحيد - أبو المعين النسفي - ص : 278 ، وأصول الدين : البزدوي - ص : 99 ، وشرح الفقه الأكبر : ملا علي القاري – ت: علي دندل - دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – 1404 هـ - 1984 م - ص : 79 ، والروضة البهية - أبو عذبه - ص : 43 .

(69) التوحيد - الماتريدي - ص : 225 - 226 .

(70) مـيمون بـن محمـد بـن محمد بن مكحول النسفي (أبو المعين) متكلم ، فقيه ، أصـولي، كان بسمرقند ، وسكن بخارى ، من تصانيفه : التمهيد لقواعد التوحيد ، بحـر الكـلام ، تبصـره الأدلة ، و غيرها . انظر ترجمته في : تاج التراجم فيمن صـنف من الحنفية : زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلو بغا الحنفي – ت : إبراهيم صـالح – دار المأمون للتراث – دمشق - 1412 هـ – 1983 م – ص : 273 ،

والجواهر المضية في تراجم الحنفية : عبد القادر بن محمد أبو الوفا القرشي- ت : محمـد عبد الفتاح الحلو –هجر للطباعة والنشر– ط الثانية – 1413 هـ - 1993م - 527/3 ، و الأعلام -الزركلي : 341/7 ، و معجم المؤلفين - كحالة: 449/3

(71) التمهيد لقواعد التوحيد - النسفي - ص : 278 .

(72) التوحيد - الماتريدي -ص 228 ، و انظر : ص : 225 ، 226 .

(73) أحمـد بن حسن بن سنان الدين البياضي : قاضي فاضل ، بوسنوي الأصل ، ولد في إستانبول سنة 1044 هـ وأخذ عن علمائها ، وولي قضاء في بروسه ثم مكة فاستانبول ، و توفي في قرية قريبة منها سنة 1098 هـ ، له مؤلفات بالعربية مـنها : إشـارات المـرام من عبارات الإمام ، و سوانح العلوم في ستة فنون - الأعلام - الزركلي : 112/1 ومعجم المؤلفين - كحالة : 120/1 .

(74) إشارات المرام من عبارات الإمام : كمال الدين أحمد البياضي – ت : يوسف عبد الـرازق المشهدي الشافعي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة – 1368 هـ - 1949 م - ص : 256 .

(75) انظر : التوحيد - الماتريدي - ص : 263 .

(76) انظر : التوحيد – الماتريدي - ص 228 ، 215 ، 256 .

(77) تاريخ المذاهب الإسلامية : 184/1 ، 185 .

(78) تأويلات أهل السنة : " أبو منصور الماتريدي " ت – د. محمد مستفيض الرحمن – مطبعة الإرشاد – بغداد – 1404هـ - 1983 م - ص : 244 .

(79) تأويلات أهل السنة - ص : 254 .

(80) تأويلات أهل السنة : ص : 561 ، 562 .

(81) التوحيد - الماتريدي : ص : 230 .

(82) المصدر السابق - ص : 230 .

(83) المصدر السابق : ص : 231.

(84) المصدر السابق : ص : 232 .

(85) المصدر السابق : ص : 232 .

(86) المصـدر السـابق : ص : 233 ، و انظر : مقدمة مناهج الأدلة لابن رشد - د. محمـود قاسم : ص : 113- 116 ، و إمام أهل السنة و الجماعة " أبو منصور الماتـريدي وآراؤه الكلامـية " : د. علـي المغربي – مكتبة وهبة – مصر – ط الأولى – 1405 هـ - 1985 م - ص : 267 - 278 .

(87) الروضة البهية - ص : 42 .

(88) انظـر : نشـأة الأشعرية و تطورها : د. جلال موسى : ص : 236 ، و إمام أهل السنة والجماعة : د. علي المغربي- ص : 432 - 433 .

(89) التوحيد - الماتريدي : ص : 243 .

(90) انظر : إمام أهل السنة والجماعة - د. علي المغربي : ص : 433 .

(91) انظـر : مجمـوع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وابنه محمد – السعودية – ط الأولى – 1398 هـ - 389/8 - 393 .

(92) شرح الفقه الأكبر - ملا علي القاري - ت : دندل - ص : 325.

(93) هـبة ا بـن الحسـن بن منصور الطبري ، الرازي ، الشافعي ، اللالكائي (أبو القاسـم) فقـيه ، محـدث ، حـافظ ، متكلم ، قدم بغداد فاستوطنها ، ودرس الفقه الشافعي على أبي حامد الإسفراييني ، و توفي بالدينور في رمضان كهلاً من آثاره : مذاهـب أهل السنة ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة - انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : 416/17 و تاريخ بغداد : 70/14 ، 71 ، و شذرات الذهب : 3/ 211 .

(94) شـرح أصـول اعـتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعيـن من بعدهم – هبة ا بن الحسن بن منصور اللالكائي – ت : أحمد سعد حمدان – دار طيبة للنشر والتوزيع – السعودية – الرياض - 534/3 .

(95) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عامر النيسابوري ، الصابوني ، (أبو عثمان) فقيه ، محدث ، مفسر ، خطيب ، واعظ ، سمع بيسابور، وغـيرها ، و توفـي بنيسـابور لأربع ليال بقين من المحرم ، من مصنفاته : ذم

الكـلام، الفـاروق فـي الصفات ، كتاب الأربعين في الحديث ، وغيرها . انظر ترجمـته فـي : سـير أعـلام النبلاء : 18 / 40 ، والبداية والنهاية : 76/12 ، وطبقات الشافعية - السبكي : 117/3 ، وشذرات الذهب : 282/3 ، 283 .

(96) عقيدة السلف و أصحاب الحديث - الصابوني - ص : 279

(97) المنكرون لهذا هم القدرية النفاة الذين يقولون إن العبد يخلق أفعال نفسه ، وأن ا لم يخلق أفعال العباد .

(98) مجموع الفتاوى - ابن تيمية : 388/8

(99) المصدر السابق : 406/8

(100) شرح العقيدة الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي - ت : جماعة من العلماء - ص: 436.

(101) مجموع الفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : 393/8 بتصرف .

(102) انظـر : تفسـير القـرآن العظيم : إسماعيل بن عمر بن كثير – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ط الأولى – 1408 هـ - 1988 م - 62/4 .

(103) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد : ص : 25 ، و المستدرك على الصحيحين في الحديث : أبو عبدا محمد بن عبدا المعروف بالحاكم النيسابوري – وفي ذيله تلخـيص المستدرك محمد بن أحمد الذهبي – دار الفكر – بيروت – 1398 هـ - 1978 م - 31/1 ، 32 ، و اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: 3 /538 ، 539

(104) مجمـوع الفتاوى : ابن تيمية - 389/8 ـ 390 ، و انظر : لوامع الأنوار البهية - السفاريني : 312/1

(105) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل : ابن القيم الجوزية – دار الفكر للطباعة والنشر – مكتبة الرياض الحديثة – الرياض – ط الأولى – 1323 هـ - ص : 113 .

(106) انظر : مجموع الفتاوى ابن تيمية : 387/8 .

(107) لوامع الأنوار البهية : 319/1 ، 311 .

(108) مناهج الأدلة في عقائد الملة - ابن رشد - ص : 143 .

(109) انظر : دراسات في العقيدة الإسلامية - محمد الخطيب ، ومحمد الهزايمة : ص: 207، 208 .